فى المناطق السياحية الواعدة والجديدة خارج الوادى القديم.

٢- توفير الاعتمادات الاستثمارية لخطة التنشيط والترويج السياحى لزيادة الطلب السياحى وهذه الخطة تأخذ جزءا كبيرا جدا من استثمارات وزارة السياحة .

٣- تطوير وتحسين البنية الأساسية بالمناطق السياحية .

٤- التأكيد على مبدأ التنمية المستدامة واصلاح السياسات البيئية هناك مشروع تنفذه هيئة التنمية السياحية اسمه التنمية المستدامة واصلاح السياسات البيئية فى البحر الأحمر وهذا هو محور جديد فى التنمية حيث يركز على الحفاظ على البيئة السياحية وتطبيق المنشآت الفندقية لنظم الادارة البيئية وأثرها على زيادة مدة اقامة السائح وهذا مدخل جديد نحاول التركيز على أن يكون لأى منشأة فندقية شيء معلن عن السياسة البيئية، وحاليا يوجد بعض الفنادق مثل فندق شيراتون ميرامار فى الغردقة يعلن فى كل غرفة عن السياسة البيئية المتبعة فى المنشأة ويجد هذا تعاونا كاملا من السائحين الموجودين لهذا التوجه لذلك فان الادارة البيئية فى المنشآت الفندقية أصبحت هدفا باعتبارأن الكل حاليا يتكلم عن التسويق الأخضر وهذا يعتبر فى حد ذاته تسويقا أخضر فى مجال السياحة . وشكرا.

على حمدى

السياحة كأى نشاط انسانى لها أثرها على البيئة سواء آثار ايجابية أو آثار سلبية ، عام ١٩٨٩تم انشاء ادارة البيئة بوزارة السياحة وكان لى الحظ أن أساهم فى انشاء هذه الادارة ، لم يكن لدى أى معلومات عن البيئة فتوجهت لجهاز شئون البيئة الذى تم انشاؤه من قبل لتجميع معلومات عن ارتباط البيئة بالسياحة ، لم أجد من يعطينى اجابة مفيدة فى هذا الجهاز فلجأت الى بعض الأجانب الذين حضروا كخبراء ليقيموا محميات عندما بدأنا نقول يامحميات والتى بدأت تظهر مع وجود محمية رأس محمد فى يد اسرائيل وكانت احد المقاصد السياحية العالمية أثناء الاحتلال.

زار هذه المحمية بعض الكتاب الكبار والغطاسين العالميين بعد أن عادت سيناء لمصر فوجدوا أن لبعض يصطاد بعض الاسماك بالالغام عند نقطة الحدود هناك وتكسر الشعاب المرجانية ، تم اقناع المسئولين بضرورة انشاء هذة المحمية كانت الموارد المالية غير متوفرة لإنشاء هذه المحمية فتولت السوق الاوروبية انشائها وعملت اول محمية فى مصر وصدر قانون المحميات الطبيعية الذى يخول

للسيد رئيس الوزراء فى اعلان أى منطقة محمية طبيعية ومن واقع هذا القانون بدأت هذه المحمية وأحضروا خبراء لديهم فكرة عن المحميات الطبيعية ، واداروا محميات موجودة فى كينيا وفى الوطن العربى وبدأنا وكانوا هم مصدر هذه المعلومات.

بدأنا ننظر للآنشطة السياحية المختلفة وأثرها على البيئة ونعمل لها حصر ونضع لها ضوابط للحفاظ على الموارد البيئية وبالذات اتجاة السياحة الطبيعية التى كانت تتجة للموارد البيئية الطبيعية ونضع لها بعض القواعد على اساس حماية هذه الموارد وعدم تخريبها .

كنا نذهب للغردقة فى اوائل السبعينات ، كانت الغردقة بها ٧ مراكب ، فى نهاية الثمانينات كان بها أكثر من ١٠٠٠ مركب، حاليا هناك اكثر من ٢٠٠٠مركب يتحركون بين شرم الشيخ وخليج العقبة وكل مركب بها هلب يزن أكثر من ١٠ كجم من الصلب يرمى فى البحر دون أى رابط ليس هناك وعى بيئى عند قبطان المراكب أو البحارة ومعظم قادة هذه المراكب ناس بسطاء كانوا يستخدمون حاجة تسمى البشليبة وهو نوع من الخطافات الخفيفة عندما يرمى فى البحر يرقد اثناء السير ويصنع من الحديد المطاوع وهو عبارة عن خطاف سهل فرده ولايكسر الشعاب المرجانية.

حاليا كل المراكب بها خطاف حديد ثقيل صلب لا يتغير شكله حيث إن مئات المراكب تخدم قطاع السياحة بعد أن كان الموجود ٧-٨ مراكب تصيد السمك وكنا عندما نريد الغطس كنا نؤجر مركبا بموتور وننام على السطح ليس هناك غرف، أما الآن هناك حجرات ومواتير وهلب واثنان ويمكن أن يربط فى البحر.

تحرك البحر الأحمر خلال الأربع خمس سنين من الثمانينات ، صرخنا لكى نطلب شمندورات، هناك مناطق جاذبة للغطس هى التى تحتوى على الشعاب المرجانية ، هناك من يقول إن الشعاب لدينا ليس لها مثيل ، حقيقة الشعاب المرجانية فى رأس محمد شعاب فاخرة وقرأت عنها تقارير كثيرة وبها مجموعة وتنوع حيوى للكائنات البحرية جيدة لكن موجود مثلها فى الفلبين وإندونيسيا.

الشعاب المرجانية الموجودة لدينا نوعان ، نوع حجرى ونوع لين، أنواع من الشعاب المرجانية تنمو بسرعة وطرية وشكلها جيد يسمونها Flower Garden لأنها مبهرة وهى عبارة عن نفس تركيبة الشعاب المرجانية الحجرية لكنها تختلف من حيث أنها ليس لها قاعدة وتتحرك على سيقان مثل سيقان النبات ويكون منظرها جميل جدا وتنمو بسرعة، انما عندما تموت تنتهى وتصبح بدون أثر.

وجدوا أن المراكب الغارقة فى البحر الأحمر عبارة عن متحف بحرى، نحن والسعودية لدينا اكبر الشواطىء على البحر الأحمر ، الأردن لديها ٢٧ كم ، اسرائيل لديها ١١ كم ، لكن مستغلين هذا الشاطىء الصغير أحسن استغلال ، الملك حسين طلب أن يغطس مركبا فى البحر فى الأردن لعدم وجود كميات من الشعاب المرجانية وعند اغراق المركب ستزيد الشعاب المرجانية ، وفعلا أحضر مركبا لبنانيا ورفعوا منها الموتور والزيت لكى لا تلوث البحر وخرموها وأغرقوها، فى ظرف عامين ثلاثة أصبحت هذه المركب تحوى كافة الكائنات البحرية الموجودة بخليج العقبة ويسكنها كافة الأسماك تنمو عليها الشعاب المرجانية بالذات اللينة ثم بدأت حاليا الحجرية .

لقد رأيتها الشهر الماضى فى فيلم Royal tour عبارة عن محطة اكتشاف حضارة أخذت مجموعة من مؤرخى الحضارات قاموا بجولة فى الأردن والبحر الأحمر كان المرشد الملكى الملك عبد الله وأخذهم وغطس بهم على هذه المركب بعد أن شاهدوا فيلما عن اغراق المركب وشكلها عندما نزلت وشكلها حاليا بعد أن امتلأت بالحياة البحرية .

نحن لدينا فى مصر أكثر من كتاب فى هذا الموضوع بسبب اهتمام الأجانب وهو كلام حقيقى ، كتاب Red Sea Wrecks المراكب المحطمة بالبحر الأحمر منهم مركب اسمها سيزرجور غرقانه فى منطقة شعاب على بجوار رأس محمد فى خليج السويس وليس خليج العقبة ، هذه المركب غارقة من عام ١٩٤٢ وكانت قد حضرت من جلاسجو فى اسكتلندا وبها معدات عسكرية قطارات سكة حديد، وموتوسيكلات نورتون قديمة موديل ١٩٤٢ وعربات بيت فورد ومدافع ورشاشات وأسلحة وبنادق ٣٠٣ وهى التى كانت تسلح الجيش الانجليزى عندما حضرت وقفت يوم فى هذه المنطقة قابلتها بالصدفه طائرة المانية ضربتها صاروخين أغرقتها .

فالشعاب المرجانية التى تكلم عنها الدكتور برانية وقال إنها تأخذ سنين لكى تنمو هى الشعاب المرجانية الحجرية التى تسمى Tulip وهذه فى حجم استيكه الرصاص الصغيرة وتكون مفتوحة فيها أهداب لأعلى لاصطياد الهواء تعيش على الهوام وهى حيوانات عبارة عن خلية أو خليتين عائمة على الماء تصطادها وتهضمها ويحدث نوع من التفاعل من نوع من البكتريا الموجودة فى جسم هذا الحيوان ينتج مادة كلسيومية فى حجم قرص الفاليوم دقيقة جدا ، عندما تموت تكون عبارة عن شعاب مرجانية حجرية تكونت عبر ملايين من السنين وأصبحت الشىء الذى يظهر مثل سور الصين العظيم ، ترى من القمر مثل رؤيتكم لسور الصين العظيم .

بالنسبة للشعاب المرجانية فى البحر الأحمر تستمر سنين حتى تكبر ، الحيوانات البحرية هناك، كنت عندما أغطس فى البحر الأحمر فى السبعينات، كان الانسان ينزل فى أى بقعة يجد كافة أنواع السمك ، حاليا الفرد ينزل على الشعاب المرجانية السليمة يجدها خاوية واذا رأى سمكه يجد سمكه مذعورة تجرى هنا وهناك، الدكتوره تقول إن ٣٠٪ من الشعاب المرجانية تحطم ، أقول إن الرقم الحقيقى الذى تحطم من الشعاب المرجانية هو ٧٠٪.

بالنسبة للصيد فى البحر الأحمر ، هناك صيد جائر وغير منظم ، ظهر لدينا نجمة البحر الشوكية Crown Thorn Sea Star (COTS) هذه السمكه عبارة عن نجمة كان حجمها فى حجم اليد ظل يكبر ويكبر وهذه النجمة كلها أشواك من يلمسها يسمم ، لايموت لكن تحدث له آلام كبيرة يستمر ٣-٤ أيام.

اذا بحثنا عن سبب زيادة اعداد نجمة البحر الشوكية نجد أنه عندما قل السمك ونوع من المحارات الذى كان يتغذى عليها ، قامت الوزارة باصدار تعليمات ووضوابطوعملت ادارة خاصة بالغوص وذلك لتوعية الناس الموجودة فى كل مركز غوص ، وأن المفروض بالتعاون والتنسيق مع المحليات أن تعين أماكن الغطس ، المفروض فى كل محافظة ، هناك فرع لجهاز شئون البيئة يحدد الأماكن، هنا شعاب ضعيفة لايتم الغطس هنا يتم ، وبالتالى كل الغطاسين المحترفين بدأوا يتجهون جنوبا الى منطقة مرسى علم ورأس بناس وذات الزبرجد والمناطق الجديدة ذات الأعماق الكبيرة التى يكون فيها حالة الشعاب المرجانية أحسن وبها أحياء بحرية .

تعتبر الشعاب المرجانية فى مصر من الأشياء التى فيها تنوع بيولوجى ، لو أخذت هكتارا مربعا فى أحد الغابات المطيرة سأستطيع أن أعد فيها ٦٠ نوعا من الشجر ٥-٦ أنواع من الحيوانات ١٠-١٢ نوعا من الطيور هذه هى المناطق الكثيفة فى التنوع البيولوجى.

واذا أخذت هكتارا فى الشعاب المرجانية سأجد كمية لا تقدر ، سأجد أكثر من ١٠ أنواع من الشعاب المرجانية الحجرية أو اللينة ، وسأجد أكثر من ١٠-٢٠ نوعا من الأسماك والفقاريات واللافقاريات والأسماك العظمية والأسماك الغضروفية.

بالنسبة لنبات المانجروف الموجود فى البحر الأحمر لايعتبر ثروة قومية لأن هذا ينمو خارج النطاق الخاص به ، فالشعاب المرجانية لدينا مفروض لا تطلع لدينا ، فاذا اخذنا خط ٢٠ وعدينا به

الى المحيط الأطلسى لن اجد فيه شعابا مرجانية سأجد شواطىء جرداء فهى طلعت عندنا لاختلاف ظروف البحر الأحمر ، ضيق مساحته ودرجة الملوحة فيه وحركة المياه والتيارات الهوائية والجبال الموجودة يمينه ويساره ، مجموعة العوامل الطبيعية جعلت الشعاب المرجانية تطلع ،كان المفروض أن ينمو فى المناطق الاستوائية . نبات المانجروف من فوق الصومال ، يحتاج منطقة استوائية لكى ينمو فيها، الموجود لدينا جاء بطريق الخطأ ، جاء عائما، أجد جيوب صغيرة ، عندى فى رأس محمد هناك قناة المانجروف حوالى ١٥-٢٠ شجرة ، هناك منطقة غنية جدا متوفر لها كل الظروف فى حضن جبل منطقة دافئة ، متوافر لدينا فى بعض جزر مثل الجاسوم وجزيرة وادى الجمال وجزيرة سفاجا هذه مناطق يعيش فيها نبات المانجروف وهذه لا تشكل ثروة قومية ، وكمية الخير التى تصل للأسماك قليلة جدا بمعنى الفضلات التى تطلع منها وشكرا.

سلوى محمد مرسى

بسم الله الرحمن الرحيم .. أشكر أ.د. عبد الفتاح على دعوتى لحضور هذه الندوة ، وأشكر أ.د. فادية على الورقة القيمة التى أعدتها ، والحقيقة أننى سأتكلم فى نقطة محددة وهى البعد الاجتماعى والثقافى للنشاط السياحى ثم سيكون لى بعد ذلك تساؤل.

بالنسبة للبعد الاجتماعى والثقافى للنشاط السياحى أقول إنه لم يعد البعد الاقتصادى فقط هو المهم للنشاط السياحى اليوم أو هو الهدف الوحيد لفترات طويلة كنا نعتمد على البعد الاقتصادى نتيجة للآثار الاقتصادية التى تتحقق من النشاط السياحى مثل توفير الموارد المالية من العملات الحرة والحد من العجز فى ميزان المدفوعات وتوفير فرص العمل وزيادة الدخل القومى ..الخ لكن حاليا لم يعد هذا هو البعد الوحيد.

هناك بعدان آخران مهمان هما البعد الثقافى والاجتماعى والبعد البيئى وهما مع البعد الاقتصادى يكونون منظومة النشاط السياحى فى الوقت الحالى .

بالنسبة للآثار الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية فقد بدأت فى الظهور نتيجة لتباين واختلاف الثقافات والعادات والتقاليد وطرق الحياة ومستوى المعيشة والاهتمامات الخاصة بكل من السائح والمضيف، كذلك تنشأ هذه الآثار الاجتماعية والثقافية نتيجة للتطور التكنولوجى والاقتصادى الذى يصاحب النمو السياحى فى بعض المناطق ومايتبعه من تغير فى أذواق وأنماط

المعيشة السائدة فى هذه المناطق الهامة.

ومن المهم الإشارة الى اختلاف هذه الآثار الاجتماعية والثقافية للتنمية السياحية بطبيعتها ومداها وسماتها وماتشتمل عليه من نواحى ايجابية وسلبية طبقا للظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية لكل دولة على حدة.

ومن ثم يمكن القول إنه يوجد عوامل أساسية تساعد على ظهور الآثار الاجتماعية والثقافية للنشاط السياحى ، وهذه العوامل هى :

١- نوع السياحة الوافدة ، هل هى سياحة فردية أم جماعية ومدى التقاء السائح بالمضيف.

٢- السلوك الاجتماعى والاقتصادى للسائح فى المناطق السياحية التى يزورها.

٣- نمو وتطور المنطقة السياحية المزارة.

٤- درجة الوعى الثقافى للمنطقة السياحية.

٥- درجة ونوع وسائل الاقامة فى المنطقة السياحية.

٦- كثافة الأفواج السياحية فى المنطقة المزارة.

٧- الطبيعة الاقتصادية والاجتماعية للمنطقة السياحية المزارة والعادات والتقاليد المختلفة للسكان فيها.

٨- طبيعة شخصية السائح وطبيعة شخصية المضيف ودرجة اهتمامه بالنشاط السياحى.

والجدير بالذكر أنه بجانب الآثار الاجتماعية والثقافية الايجابية ايضا آثار اجتماعية وثقافية سلبية للنشاط السياحى.

فإذا نظرنا أولا إلى الآثار الاجتماعية الايجابية فسوف نجد أنها تتمثل فى خلق فرص عمل جديدة. والحد من البطالة. وزيادة فرص التدريب ، التعليم أمام العديد من الأفراد ، وزياة مستويات الأجور والمرتبات اذ ان مستوى الاجور فى القطاع السياحى أعلى من مستوى لاأجور فى العديد من القطاعات الأخرى، وتطور وتنوع الهيكل الاجتماعى للمجتمع قبل التعرف على الثقافات الأجنبية المختلفة.

كذلك تنعكس الآثار الاجتماعية فى تنمية العديد من المناطق العمرانية الجديدة اقتصاديا واجتماعيا وحضاريا ومن ثم رفع مستوى المعيشة فيها مثل الغردقة وشرم الشيخ هذا بالإضافة الى

التغيير الاجتماعى داخل الأسرة واتاحة الفرصة امام المرأة للعمل فى النشاط السياحى أو أحد الأنشطة المرتبطة به ، ورفع مستوى معيشة الاسرة الاجتماعى والاقتصادى والصحى ونمو وتطور السلوك الإنسانى وزيادة الثقة بالنفس والافتخار بالوطنية وزيادة الوعى القومى ، والاهتمام بدراسة اللغات والفنون للدول المتقدمة المختلفة لتحسين التفاهم مع مختلف سياح العالم.

كذلك تتجلى الآثار الاجتماعية الاخرى غير تضمين الاهتمام بالدراسات الاجتماعية النفسية للسياح من مختلف دول العالم وذلك لتيسير التفاهم معهم وتقديم كافة الخدمات لهم على أعلى مستوى من الخدمة والنظام ، وزيادة الوعى البيئى والحضرى الذى يؤدى الى الاهتمام بنظافة الاماكن السياحية وتحسين الظروف الصحية فيها ، ونمو العديد من الفنون الشعبية والحرف والمنتجات اليدوية مثل منتجات خان الخليلى والمنتجات المحلية فى العديد من المحافظات وازدهار الحدكة الفنية من رسم ونحت وموسيقى وادب ، وزيادة الاكتشافات الأثرية فى المناطق السياحية المختلفة وتجميل الناطق السياحية وحماية القيم الثقافية والتاريخية والأثرية والبيئية من التدهور.

أما الآثار السلبية الاجتماعية والثقافية التى يمكن أن نلحظها نتيجة لتطور النشاط السياحى فتتمثل فى حدوث بعض التغيرات الجوهدير فى الموارد الطبيعية نتيجة لوج،د النشاط السياحى فتتمثل فى حدوث بعض التغيرات الجوهرية فى الموارد الطبيعية نتيجة لوجود النشاط السياحى فى منطقة ما مثل تحول هذه الموارد (محمية طبيعية - غابات - بحار - انهار...) من نشاطها الاصلى الى النشاط السياحى مما قد يلحق أضرارا بالاقتصاد القومى كما حدث فى الغردقة أو شرم الشيخ من اعتداءات على الموارد البحرية واقامة القرى السياحية على شواطئ البحر ، وحول بعض الأراضى الزراعية من الزراعة الى النشاط السياحى لخدمة منطقة سياحية مما يمثل خسارة للاقتصاد القومى تتمثل فى قصور الموارد للوفاء باحتياجات السكان ومن ثم اللجوء الى الاستيراد من الخارج لسد هذا القصور ، وتحول العديد من العاملين من بعض القطاعات الاخرى (الصيد - الزراعة - التعدين) إلى القطاع السياحى مما يمثل خسارة لهذه الأنشطة ووجود ظاهرة الثنائية نتيجة للتفاوت الكبير بين الأجور فى القطاع السياحى بالمقارنة بغيره من القطاعات الاقتصادية الأخرى فى الدولة . وهذه الظاهرة تخلق بالتبعية اثارا اجتماعية واقتصادية عديدة مثل اختلاف مستوى المعيشة وزيادة الاستهلاك الترفى وانخفاض الادخار ، وارتفاع اسعار بعض السلع الغذائية فى بعض المناطق السياحية نتيجة لزيادة الطلب على العرض وهذا ماحدث فى الغردقة مثل ارتفاع اسعار الاسماك

والمنتجات الاخرى، وحرمان بعض السكان الوطنيين من استخدام بعض الاماكن السياحية مثل الشواطئ نتيجة للتدفق السياحى على هذه المناطق معظم اوقات السنة وبناء العديد من القرى السياحية على هذه الشواطئ.

كذلك تتمثل هذه الآثار السلبية فى ارتفاع أسعار الأراضى فى بعض المناطق السياحية ارتفاعا كبيرا يحول بين استثمار السكان الوطنيين لهذه الأراضى فى اقامة مشروعات متنوعة عليها والاتجاه لبيعها للاجانب لاستثمارها مما يعود عليهم بالنفع اكثر من السكان الوطنيين ، وكذلك وجوة بعض الازمات نتيجة لتطور ونمو النشاط السياحى مثل أزمة الاسكان نتيجة لاتجاه بعض اصحاب العقارات الى بيع شققهم أو تأخيرها مفروضة للسياح بدلا من السكان المحليين ، وتكدس النمو السكانى فى بعض المناطق السياحية نتيجة لنمو وتطور القطاع السياحى فى هذه الأماكن ، وتفاقم مشاكل المرور والازدحام فى بعض المناطق السياحية ، والاستعانة ببعض الخبرات فى بعض الاعمال الادارية وخاصة فى الفنادق وشركات السياحة وتضيلهم عن العمالة المصرية ، واستيراد بعض المنتجات والمواد الغذائية من الخارج مما يؤدى إلى تسرب جزء من العملات الاجنبية للخارج كما اشارت الورقة الخلفية للندوة.

ايضا قد يكون من التداعيات السلبية التفكك الاسرى نتيجة لبعد عائلها عنها فى النشاط السياحى وزيادة المشاكل الاسرية والزوجية نتيجة لتغير الاساس الاقتصادى الذى قامت عليه الاسرة والذى ادى لخروج المرأة للعمل ، وظهور بعض الاعمال غير المرغوب فيها مثل الوسطاء والطفيلين والشعور بالحقد عند فئات المجتمع التى تتعامل مع السياح الذين يظهرون بمستوى اجتماعى وثقافى مرتفع عنهم ، وحدوث العديد من التغيرات الجذرية فى النشاط الاقتصادى والاجتماعى نتيجة لاثر المحاكاه الذى يؤدى الى تقليد العديد من الافراد للسائحين فى سلوكهم وعاداتهم وملبسهم ومأكلهم ، وتفشى ظاهرة الزواج من الاجنبيات وهذا ما حدث فى الأقصر والغردقة ، وظهور بعض الاتجاهات العدوانيه والارهابية نتيجة لبعض المعتقدات الخاطئة التى يروجها بعض الحاقدين على السائحين وهذا ماحدث بالنسبة لمصر سواء عام ١٩٩٧ أو عام ١٩٩٣ ، وتلف أو ضياع بعض الكنوز الاثرية نتيجة لانتقالها الى الخارج وعرضها فى بعض المعارض أو المتاحف.

هذا بالنسبة للآثار الاجتماعية والثقافية والبيئية ولدى سؤال وتعليق بسيط، السؤال الذى أرجو أن أجد اجابة عليه "كيف استعدت وزارة السياحة لاحتمال قيام الحرب ثم حدوث الحرب ؟ ما

هى الاستراتيجية السياحية التى وضعتها الوزارة لمواجهة هذه الحرب؟ ماهى الاسواق البديلة التى يمكن أن تلجأ لها الوزارة لمواجهة انحسار التدفق السياحى من الدول الاوروبية خوفا من الحرب فى الشرق الاوسط ؟ كيف تواجه الوزارة تبعات هذه الحرب التى بدأت ذروة الموسم السياحى حاليا ؟ مصر كانت تعتمد على الدول العربية فى سد الفجوة فى السياحة الغربية فى الازمات التى حدثت لنا من قبل، حاليا هذا صعب لأن الدول العربية خاصة دول الخليج موجودة فى وسط الحرب وهذا ليس وقت أجازات ومن ثم أود معرفة الاستراتيجية التى أعدت

وهناك نقطة أود التعليق عليها وهى ادارة الأجانب لبعض الفنادق ما نراه أن بعض الفنادق ذات الأربع والخمس نجوم لاتستطيع الاستغناء عن الإدارة الاجنبية لأن السياح الذين يحضرون ويفضلون الإقامة فى الفنادق ٤أو ٥ نجوم يعتمدون على اسم الفنادق التى ينزلون فيها مثل الهيلتون وسونستا والماريوت ، وجود هذا الفندق وبهذه الادارة وهذه الشركات هو الذى يجلب السائح، لأن هذه الفنادق لها اتصالات بشركات السياحة فى العالم فهذا يمثل عامل جذب للسياح ، لذلك ففى اعتقادى أنه لابد من وجود الادارة الأجنبية إلى جوار الادارة المحلية فى هذه النوعية من الفنادق ، أما الفنادق ٣ نجوم فأقل فهذه ليس فيها ادارة اجنبيه وتعتمد على الادارة المحلية لأن هذه النوعية من الفنادق تستقبل مستوى معينا من السياح لاينظرون لنوع الادارة وشكرا.

عبد الفتاح ناصف

تعليق بسيط بخصوص الادارة الاجنبية فى الفنادق ٤ ، ٥ نجوم وأن هذا يجذب السياح ، هذا صحيح فى الوقت الحاضر، لكن مع مرور الوقت اذا أثبت المصريون كفاءة فى ادارة الفنادق بغض النظر عن عدد النجوم ، لا أقول اليوم أو غدا أو بعد ١٠ سنوات لكن يبقى الهدف النهائى الذى أثارته د. محيا وأنا أؤيدها أنه لابد أن يكون أمامنا نظرة مستقبلية ، المدى الزمنى ليس مشكلة لكن لابد أن يكون فى اعتبارنا لكى يستطيع المصريون ادارة أنشطة مختلفة يعتمدون فيها على الأجانب، عندما تصل كفاءة المصرى الى نفس مستوى كفاءة الأجنبى وهناك مصريون فى الخارج يديرون فنادق ٤ ، ٥ نجوم سوف يديرون ويحضر السياح ، لكن ينبغى أن نجلد أنفسنا أبدا ، ولا نبالغ فى امكانياتنا فى نفس الوقت .

أيضا لدى تساؤلات بدلا من أن يذكرها كل منكم ، سوف أذكرها والدكتورة سلوى من لحظات

تحدثت عن جوانب اقتصادية مفيدة ، لكن التقديرات الموجودة تثير تساؤلات ، حيث اشارت إلى تأثيرها على الناتج المحلى الأجمالى لا أعرف اذا كانت النسبة ٤,٤٪ مقدرة تقديرا دقيقا أم لا وهى معذورة وهذه النقطة تحتاج الى من يعقب عليها ، وعندما أقول إن المضاعف ٢,٦٤٪ عندما أضرب ٢,٦٤ X ٤,٤ لن تكون ١١٪ بالضبط سيكون هناك رقما مختلفا.

حتى هذا جائز لكن الدخول فى الضرائب وتقول إنها تبلغ ٥,١٪ من الايرادات الضريبية ، لا أدرى كيف أعمل مضاعف للايرادات الضريبية ؟ المضاعف داخل الناتج المحلى الإجمالى لأن له تأثيرا غير مباشر على عناصر اخرى داخل الناتج المحلى الإجمالى فتزيده، لكنَ كيف تضاعف الضرائب ؟ وكيف أقسمها على نفس الرقم ؟ لا أستطيع فهمها.

من ناحية العمالة ، ربما السؤال الذى قاله أ. عبد الهادى ،النقطة تقول أن العمالة المباشرة وغير المباشرة متساوون بـ ١,٥ فرد للغرفة اضافة إلى التأثير على الأنشطة الاقتصادية ، اذا كانت العمالة غير المباشرة تتعلق بالأنشطة فلا أضعها كعامل ثالث أو مكون ثالث، واذا كنا نقصد بها العمالة المباشرة التى تخدم الحجرات والتى تقدم خدمات معينه والباقى الكتابى وغير الكتابى حاجة اخرى غير مباشرة يكون هذا شىء آخر لابد أن نفهمها ، لقد عملت الضربة ووضعت الارقام الفعلية ليس ١٣٠ ألف غرفة ، طبقا للورقة قالوا ١١٧ ألف غرفة عام ٢٠٠٠ نحن نتكلم عن عام ١٩٩٩ قلت يصح ضربت ٣X١١٧ كان الناتج ٣٥١ ألف ، اذا أين باقى ال ١,٢ مليون عامل، هل أنشطة اقتصادية ؟ هل تعتبر مكونا ثالثا؟

هنا أحاول التفسير للقارىء حيث يهمنى القارىء، أن أقول ١,٢ مليون عامل عمالة مباشرة، ثم ١,٥ مليون عمالة غير مباشرة فيكون الإجمالى ٢,٧ مليون من ١٨ مليون عامل يعطينى ١٥٪ هنا أحس أن هناك مبالغة، كيف يكون ١٥٪ من العمالة فى السياحة ؟ بدأت بالحديث عن تأييدى لأهمية السياحة ، لكن ليس بالمبالغة لأننا بذلك نضر أنفسنا ، فمن أجل وضع استراتيجية مفيدة لابد من التأكد من هذه الأرقام.

محيا زيتون

أريد التعقيب حول موضوع العمالة والنسب المذكورة فى الورقة فالعمالة المباشرة للسياحة تقدر بـ ١,٥ مليون مشتغل ، ويتم هذا التقدير عادة باستخدام عدد الغرف ثم ضربها فى معدلات معنية

تمثل عدد المشتغلين للغرفة . ولكن هذه المعدلات لا تقدر عادة على أساس واقعى فيمكن أن تؤخذ مثلا معايير من دول أخرى ، أو معدلات شائعة الاستخدام فى بعض الدراسات . وهناك أنشطة سياحية غير الفنادق مثل المطاعم وأماكن الترفيه وغيرها ، وهذه لا يمكن تقدير العمالة لها من معدلات لعدد المشتغلين للغرفد. والأصعب فى تقدير العمالة هو العمالة غير المباشرة والتى تقدر من خلال مضاعف العمالة لقطاع السياحة . والمقصود بالعمالة عير المباشرة هى تلك الناتجة عن تأثير المضاعف ، أى عن انفاق المشتغلين فى قطاع السياحة لدخولهم على سلع وخدمات أخرى . وهذه السلع والخدمات يستخدم لانتاجها قدر معين من العمالة . ومن ثم يعتبر ان هناك نسبة من هذه العمالة تخص السياحة بشكل غير مباشر.

وفكرة المضاعف والعمالة غير المباشرة تستخدم بكثرة فى الدراسات حول قطاع السياحة فى مصر وأعتقد أنه يساء استخدامها . ويبدو لأن العمالة المباشرة الناتجة عن النشاط السياحى تكون محدودة، فانه يتم ضربها فى قيمة المضاعف لكى يزداد حجم العمالة وترتفع مساهمة السياحة فى قوة العمل . ففى الورقة المقدمة مثلا تقدر العمالة المباشرة للسياحة بـ ١,٥ مليون ، ولكن المضاعف يجعلها ٢,٧ مليون ، وعندما ينسب هذا الرقم لقوة العمل نجده يمثل ١١٪ من قوة العمل . وهذه النسبة فى اعتقادى بعيدة كل البعد عن الواقع . فهناك أنشطة أخرى لها مضاعف عمالة ايضا فلماذا اذن نحسب للسياحة فقط ؟ واذا حسبنا لمختلف الأنشطة على نفس المنوال المحسوب به للسياحة، فإن اجمالى العمالة الناتجة لجميع الأنشطة الاقتصادية سيكون أكبر من قوة العمل . كيف يمكن ذلك؟ السبب وجود تجاوزات كبيرة فى حساب العمالة غير المباشرة من خلال المضاعف . والأفضل لذلك عند مقارنة العمالة فى السياحة بالقطاعات الاخرى الاكتفاء بالعمالة المباشرة .

بالنسبة للضرائب نفس فكرة المضاعف يتم استخدامها ايضا لتقدير الضرائب المباشرة وغير المباشرة . فهناك ضرائب تخص الأنشطة السياحية مباشرة ، ولكن يضاف اليها جانبا من الضرائب الناتجة عن سلع وخدمات اخرى ينفق المشتغلون فى السياحة جزء من دخولهم عليها .

والحقيقة أن تقدير العمالة لقطاع السياحة عملية معقدة وليست بالسهولة التى تبدو عليها . حتى بالنسبة للحسابات القومية فى مصر تقدر عمالة قطاع السياحة على أنها العمالة الموظفة فى قطاع المطاعم والفنادق . وهذا التعريف قاصر لأن السياحة تشمل مجالات أخرى غير المطاعم والفنادق . ومن ناحية أخرى ليست كل العمالة الموظفة فى قطاع المطاعم والفنادق ناتجة عن نشاط

السياحة الدولية . ولكن بعضها ناتج عن السياحة الداخلية ، أو عن انفاق المصريين عموما وليس الاجانب فى هذا القطاع .

علاوة على ماسبق لابد من الاخذ فى الاعتبار ان جانبا غير قليل من العمالة فى قطاع السياحة تكون عمالة موسمية أو لبعض الوقت وليست عمالة دائمة . كذلك توظف السياحة عمالة اجنبية وان كانت قليلة الا أنها تعمل فى أكثر الوظائف مهارة واعلاها اجرا. وهذه التعقيدات كلها تتطلب دراسة متعمقة لتحديد العمالة فى هذا القطاع.

خالد محمد مخلوف

أود فى هذا الصدد الاشارة إلى آهمية الحفاظ على البيئة فى نطاق المشروعات السياحية - فقد عنيت الهيئة العامة للتنمية السياحية منذ إنشائها عام ١٩٩١ بالبيئة وقد تمثل ذلك فى الآتى:

- إعداد ضوابط عامة للمشروعات السياحية لكيفية الحفاظ على البيئة الطبيعية .

- إلزام المشروعات السياحية بضرورة تقديم دراسة بيئية عن كيفية تقليل الآثار السلبية للمشروع على البيئة الطبيعية .

- مراعاة تحقيق التنمية السياحية المتواصلة من خلال الاعتماد على التخطيط البيئى والحفاظ على الموارد الطبيعية.

- تبنى الهيئة لمشروعات الحفاظ على البيئة للمناطق الساحلية بالتعاون مع المؤسسات الدولية مشروع ال GEF وحاليا مشروع اصلاح السياسات البيئية الممول بالتعاون مع الوكالة الأمريكية للتنمية الدولية الذى يهدف الى دعم الاصلاحات السياسية والمؤسسية والتنظيمية للسياحة البيئية . ادارة هذا البرنامج ويعتمد على قيام كل جهة مصرية مشاركة بالعمل على تحقيق أهدافها وقد قامت الهيئة العامة للتنمية السياحية من خلال مشاركتها فى هذا المشروع بتنفيذ تلك الأهداف التى شملت مجالات عديدة منها :

- إدخال دراسات متكاملة لتقييم الأثر البيئى فى المشروعات السياحية والفندقية فى البحر الآحمر.

- نشر وتشجيع مفاهيم الممارسات البيئية السليمة والسياحة البيئية وتنفيذ العديد من

المشروعات التجريبية مع بعض الفنادق والمنشآت الفندقية بالبحر الأحمر.

- تم اصدار العديد من التقارير ودلائل الخدمة والتى تساعد فى تطوير وتحسين الأداء فى الكثير من القطاعات المختلفة بالهيئة.

- دعم مؤسسى وبصفة خاصة لوحدة مراقبة البيئة ووحدة تنفيذ السياسات البيئية كما تم تقديم الدعم ايضا " لجمعية المستثمرين فى السياحة"

وهذا المشروع يحتوى على عدة محاور أساسية تنقسم إلى مجموعات عمل هى:

- تقييم الأثر البيئى

وتقوم الهيئة باعداد نموذج مبسط ومتكامل لدراسة تقييم الأثر البيئى للمشروعات السياحية (Form B)

- المناطق ذات الحساسية البيئية ECO-ZONO

دراسة وتصنيف المناطق السياحية طبقا لمقوماتها البيئية بهدف الوصول الى اسلوب لادارة المناطق ذات الحساسية البيئية بما يتناسب مع طبيعتها .

- الرصد البيئى EMU

اعداد وتطوير مجموعة من الاستثمارات ودلائل إرشادية للقائمين على عمليات التنمية للرصد البيئى والتغيرات التى تحدث اثناء اداء التشغيل للوقاية والحماية البيئية.

- أفضل الممارسات البيئية BPS

مجموعة من السياسات والإجراءات التنظيمية التى تهدف إلى زيادة تطبيق أفضل الممارسات البيئية وذلك فى شكل حوافز اقتصادية.

- التوعية والتدريب BAW

إعداد وتنظيم المؤتمرات والأحداث الخاصة بالمشروع لتوعية العامة والخاصة والمستثمرين والقائمين على قطاع السياحة وطلبه المدارس بأهمية البيئة والحفاظ عليها .

إن المجهود الذى بذل ويبذل فى الحفاظ على البيئة جدير بالتقدير ايمانا من الهيئة بأن البيئة هى

السلعة الأولى والعنصر الأساسى للتنمية السياحية التى تعمل على تطوير مجتمعات سياحية جديدة تؤدى إلى زيادة نصيب مصر من السياحة العالمية من اجل تنمية مستدامة بهدف تنمية اقتصادية متواصلة وعائد اقتصادى يفى باحتياجات الحاضر ويحقق التوازن بينه وبين متطلبات المستقبل.

عبد القادر دياب

فى الحقيقة هناك تعقيبات وتساؤلات طرحت فى الورقة كانت تستلزم منا أولا تعريفا لقطاع السياحة، هل قطاع السياحة نأخذ فيه الجانب المستورد للسائح أم يضم أيضا الجانب المصدر ؟ فاذا كان تعريف قطاع السياحة بالمفهوم الذى أعرفه يضم مصدرا ومستوردا ، لاننسى بعض الفتحات التى توجد فى جانب المصدر المصرى التى تستهلك كل ايرادات السائح الأجنبى عندى وبالتالى تصبح السياحة بدلا من أن تكون قاطرة اصبحت ثقب فى جدار الاقتصاد المصرى.

فاذا أخذناها بهذا المفهوم نجد أن معظم الشركات السياحية لدينا عبارة عن بوتيكات صغيرة ، كل واحد فتح مكانا وشركة سياحية وكل عمليه يجمع رحلتين أو ثلاثة عمره دون رابط ما الذى قام به نحو السياحة ، ما أقوله هل القوانين المشجعه للاستثمار فى قطاع السياحة تشمل هذه الشريحة من المكاتب السياحية أعطى له حوافز على استنزاف موارد العملة الصعبة فى الاقتصاد لتصديرها للخارج، التمييز بين من هو قائم على جلب سياحة الى البلد ومن هو قائم على تصدير السياحة الى الخارج يجب أن يكون واضحا لابد من التمييز بين الاثنين فى السياسة المشجعة.

الامر الآخر هو أن مكاتب الصرافة فى التعديل الأخير اشترط لها رأس مال معين ليوافق على قيام المكتب، فى المكاتب السياحية لماذا لا نشترط هذا لكى يكون لدى مكاتب كبيرة أو أن أشجع الاندماج بين المكاتب الصغيرة بحيث تكون وحدات لها قدرة على أن تدرس الأسواق الخارجية ، تتفاوض مع المكاتب الخارجية لتنظيم رحلات سياحية الى مصر، تتفاوض مع الفنادق ويمكن ان يكون لديها قدره على امتلاك أسهم فى هذه الفنادق وبالتالى يكون لديها الحافز لجلب سياحة لشغل هذه الفنادق ، فعملية الاندماج والتمييز فى المزايا للمستثمرين ماهو مصدر وماهو مستورد للسياحة يجب أن يكون واضحا فى سياستنا بالنسبة لتشجيع السياحة.

نقطة اخرى وقد تناقست مع الدكتورة فى هذه الجزئية لكن لا زالت تمثل هاجسا، السياحة ليست كثيفة العمالة ، انما السياحة كثيفة رأس المال وهذا رأيى الشخصى وبالتالى بالنسبة للحوافز

الممنوحة يجب أن أميز بين من يفيدنى أعطى له هذه المزايا والذى يضرنى أعطى له حوافز سلبية تكون ممثله فى أنه اذا اراد أن يعمل شركة سياحية لابد أن يكون رأس المال لا يقل عن كذا بالتالى تتكون مكاتب كبيرة لها دور فى الاستثمار فيما هو مطلوب للسائح وشكرا.

على حمدى

هذا ليس من صميم تخصصى فى الوزارة ، لكن من خبرتى لعدة سنوات بالوزارة ، تنقسم شركات السياحة الموجودة الى أ ، ب ، جـ ، ومن يحتاج لانشاء شركة سياحية لابد أن يكون لديه مليون لأنها تحتاج الى مبلغ ضخم من الأموال للاستثمار فى هذا المجال، فالوزارة تأخذ مبلغا ليس أقل من مليون جنيه بمثابة ائتمان بالاضافة الى مبلغ لصندوق السياحة علاوة على الدرجة التى يريد أن يقيم عليها أ أو ب أو جـ ،اذا كانت شركة نقل سياحى فالمفروض أن يكون لديه عدد معين من السيارات ومرافق كثيرة خاصة بها ومكان للبيع ومكاتب ادارية ، مبلغ كبير لايقل عن ٥ مليون جنيه لتكوين شركة سياحة ناجحة.

بالنسبة للسياحة التى تدخل مصر ، أو السياحة التى تخرج من مصر لكى تكون شركة سياحة قادرة على ارسال رحلات سياحية لابد أن يكون لها دور فى دخول كم من السياح الى مصر بحيث اذا اخرج ١٠ الى الخارج يكون قد أدخل ١٠٠ الى مصر وهذا الكلام متبع فى وزارة السياحة وفى ادارة الشركات والذى يتعبنا هو الحج والعمرة وكل شركة تأخذ نصيبا معينا أو شريحه محدده حسب درجتها ، ونتيجة اخطاء معينة تقع فيها الشركة تخفض الأعداد المسموح لها تصديرها.

لكن هذا يمنع المكاتب السياحية ، هذه المكاتب كانت منتشرة فى الغردقة قبل أن تدخل فيها هيئة التنمية السياحية وقبل أن تنظم السياحة فى الغردقة كانت السياحة فيها عشوائية ، كان هناك مكاتب موجودة لكى تؤجر مراكب صيد سمك ، بمعنى واحد حضر من مصر يريد أن يقضى يوما مع أسرته فى البحر الأحمر يلجأ الى مكتب ، أو اذا ذهبت للغردقة لأطلع فى رحلة صيد يوما أو يومان اتصل بمكتب يقوم بهذه العملية ، هذا الأسلوب ممنوع لكن هذه المكاتب استطاعت أن تحصل على تصريح عن طريق الشهر العقارى.

ومن أجل تنشيط السياحة هذه المكاتب ، عندما ندرس السياحة البيئية، تشجيع رءوس الأموال الصغيرة التى تحاول استثمارها فى السياحة من أحسن الأعمال . المرشد حاليا لابد أن يكون

معتمدا ليكون مرشدا سياحيا، لدى مرشدون كثيرون فى الجبل ، لدى مرشد بيئى ، كل هؤلاء ناس غير مؤهلين للعمل بالسياحة ، منهم سائقو السيارات، سائقو عربات الجيب ، صاحب الجمل الذى يأخذنى فى رحلة صحراوية كل هؤلاء يقدمون خدمات سياحية صغيرة ومنظمة السياحة العالمية وكذلك منظمة السياحة البيئية تنشط هذه الأعمال الصغيرة وأموالها تدخل للمجتمع المحلى .

لكن معظم أموال السياحة تهرب للخارج ، لا أحد يعرف أين تذهب ، فى الواحات البحرية ، أحسن شىء هو التعامل مباشرة مع سائق السيارة ، تتعامل مباشرة مع الفندق البيئى ويمكن أن يكون هذا الفندق حجرة واحدة عند واحد بدوى وهذا نظام جيد، نظام الحجرة الواحدة وهذا شغال وموجود فى ميت عقبة وبولاق الدكرور البيوت الصغيرة . وهذا أحد بنود السياحة أن يحس الفرد بالمجتمع المحلى الذى يعيش فيه .

نقطة أخرى أريد أضافتها ، وهى أن هناك مجموعتين من الشركات واحدة المانية واخرى ايطالية مندمجتان وتورد السياح للبحر الاحمر وسيناء والاقصر واسوان وتسيطر على كافة المقاصد السياحية من الافضل لو اندمجت بعض الشركات معهم بدلا من التعامل من الباطن كما يحدث حاليا لان ذلك يضمن تدفق السياحة.

شىء آخر ، شركات الادارة الفندقية مثل هيلتون وكونراد وشيراتون وهذه الفنادق الكبيرة ميزتها أنها تسوق لنفسها وتعمل عملية تسويق وهى عملية صعبة ، فمثلا فندق سياج الذى تديره ادارة مصرية يجد صعوبة لكى يسوق لنفسه.

فادية عبد السلام

اسمحوا لى فى البداية أن أكرر نفس النقطة التى تحدثت فيها د.محيا وسأقولها بملخص سريع وقد تحسبت لنفس النقطة الخاصة بالعمالة على هذا الأساس أحب أن أركز تعقيبى فى عدة نقاط .

النقطة الأولى بالنسبة للتعامل مع مساهمة النشاط السياحى فى الناتج ، نلاحظ انه يقتصر على مفهوم الفنادق والمطاعم وفقا لبيانات الحسابات القومية ، لو نظرنا لبيانات عام ١٩٩٩/٩٨ سنجد وفقا لهذا التصنيف أن مساهمة النشاط السياحى تصل الى ١,٣٪ من الناتج واقل من ١٪ من اجمالى العمالة.

بالنسبة للنقطة الثانية المتعلقة بأثر انفاق السائح ، فهذه النقطة مرتبطة بالعمالة كما ذكرت الدكتورة محيا زيتون كذلك فإن أثر انفاق السائحين على الأطعمة والمشروبات خارج الفنادق أو الخدمات العقارية والتسويق تستلزم معرفة الروابط مع الصناعات الغذائية وتجارة التجزئة والاسكان والخدمات العقارية وذلك فضلا عن الخدمات وثيقة الصلة بالسياحة مثل شركات السياحة والبازارات والأنشطة الترفيهية وهى بطبيعتها وفقا للحسابات القومية قطاعات اجمالية مثل المواصلات والتجارة والتمويل والتأمين .

النقطة المهمة أنه عند تقدير الايرادات السياحية نعتمد على مصدرين :

الأول: مصلحة الجوازات بالهجرة فيما يختص باعداد السائحين.

الثانى: بحث تقدير الانفاق السياحى الذى يعده الجهاز المركزى للتعبئة العامة والاحصاء بالاشتراك مع وزارة السياحة باستخدام اسلوب العينة، وبناء على المصدرين يقوم البنك المركزى بتقدير بيانات الايرادات السياحية .

اذا كنت اشرت الى بعض الأرقام فى الورقة فإننى وثقت هذه الأرقام من مصدرين ، الأول تصريحات أ.د. وزير السياحة ، والثانى الدراسة التى أعدتها د. سحر التهامى فى سياق دراستها التى نشرها المركز المصرى للدراسات الاقتصادية.

النقطة الثالثة التى أود الحديث فيها والتى تطرق اليها زملائى أ.د. عبد القادر دياب والخاصة بالاندماج والاستحواذ وحضراتكم تطرقتم لها ايضا، اذا كانت ظاهرة الاندماج والاستحواذ ظاهرة عالمية فى فترة التسعينات بما تميزت بها من عملقة المشروعات والعمليات التى تمت فى العالم ، فاننى أعتقد أن الاقتصاد المصرى لم يكن بعيدا عن هذا التيار.

حيث توفرت لدى بعض الاحصاءات من هيئة سوق المال عن وجود ١٠٥ حالة امتلاك أو استحواذ خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٢ ، وكذلك ١٣ حالة اندماج خلال الفترة من ١٩٩٦ حتى ٢٠٠٢ لكن فيمايخص قطاع السياحة على وجه التحديد استطعنا رصد ٥ حالات استحواذ وهذه الحالات هى :

١- اكوراس ايه S.A مشترى مع الجزيرة للفنادق بائع .

٢- الاسكندرية للاستثمار العقارى والسياحى مشترى مع فندق النيل بائع .

٣- شركة التجارى الدولى للاستثمار مشترى مع شيراتون الجزيرة بائع.

٤- مينا للاستثمار السياحى والعقارى مشترى مع مينا للاستشارات بائع .

٥- مصر للفنادق مشترى مع النيل هيلتون بائع.

وفيما يتعلق بالاندماج الشركة الأولى الفنادق المصرية ، والشركة الثانية ايجوث أما الشركة الجديدة فهى شركة الفنادق المصرية .

الحقيقة هذا يثير بعض التساؤلات بالنسبة لنا ، بغض النظر عن تعددية الجهات والتضارب احيانا ، هذا مسجل لشركات سياحة كعمليات اندماج واستحواذ فى هيئة سوق المال، اليست هذه العمليات وثيقة الصلة بقطاع السياحة ؟ اذا كانت تمت عمليات اندماج واستحواذ داخل الاقتصاد المصرى ، ماهى تداعياتها بالنسبة لقطاع السياحة ؟

نقطة أخرى عندما حدثت بعض الأزمات السياحية عام ٢٠٠١ ، اتخذت وزارة السياحة بعض الإجراءات لتنشيط القطاع السياحى بعد الانتفاضة الفلسطينية عام ٢٠٠٠ واحداث ١١ سبتمبر فبدأت تأخذ ببعض الاجراءات من ضمنها :

- اعادة جدولة اقسام الديون والفوائد على القروض.

- تأجيل سداد اقساط ثمن اراضى المشروعات السياحية دون فوائد أو غرامات تأخير.

- اعادة جدولة مستحقات الكهرباء والمياه والاتصالات والتأمينات على المنشآت دون فوائد وغرامات تأخير وتعديل نظام محاسبة المنشآت الفندقية والسياحية عن استهلاك الكهرباء ليكون الاستهلاك الفعلى .

- مواصلة العمل على انشاء صندوق رأس المال المحاطر لدعم المنشآت الفندقية التى حققت أكثر من ٧٥٪ كمعدل انجاز فعلى وذلك فى قطاع طابا / نويبع الأكثر تضررا بأزمتى الشرق الأوسط والأزمة الدولية الراهنة .

كما أصدر مجلس الوزراء مجموعة من القرارات تمثل تيسيرات ادارية لعل أهمها :

- السماح لمواطنى المانيا وايطاليا بدخول مصر ببطاقات الهوية دون جواز السفر مع معاملة مواطنى باقى دول الاتحاد الاوربى بالمثل فى حالة طلب دولهم ذلك .

٢- تخفيض الحد الادنى للمشتريات المسموح باسترداد ضريبة المبيعات منها الى ٥٠٠ جنيه بدلا من ٤٠٠٠ جنية تشجيعا لتصدير المنتجات المصرية بصحبة السائح

هذا اضافة لخطة وضعتها وزارة السياحة ضمن خطة الدولة لمواجهة تداعيات الازمة العالمية الراهنة على السياحة المصرية والتى تمثلت عناصرها فى: تأجيل تطبيق زيادة الرسوم على المزارات الاثرية .

- وكذلك تخفيض مقداره ٤٠٪ على اسعار تذاكر الطيران الداخلى

- تنظيم عدة قوافل ترويج سياحية فى اكتوبر ٢٠٠١ الى روسيا والسعودية والكويت والامارات ولبنان وسوريا والادن

- تنفيذ برنامج لتحفيز رحلات الطيران المصري والاجنبى وتخصيص ٣٣ مليون يورور لهذا الغرض وايضا عقد المؤتمر السنوى للمنظمة الدولية لسياحة لحوافز والمؤتمرات CIMPA

وقد اسفرت هذه الجهود المبذولة عن النتائج الآتية :

- زيادة اعداد السائحين العرب خلال ٢٠٠٢ بمعدل ٣٤,٨٪ وارتفاع فى معدلات نمو الليالى السياحية بنسبة ٢٣,٨٪

- تحقيق تدفقات سياحية من روسيا ومجموعة دول الكومنولت لمعدلات نمو غير مسبوق بنسبة ١٣٢,٩٪ على أثرها احتل بها السوق الروسى المركز الثانى بعد المانيا فى ديسمبر ٢٠٠١

- تحسين معدلات الاشغال الفندقى خلال فبراير ٢٠٠٢

تلا ذلك فى عام ٢٠٠٣ أن معدلات الاشغال فى بعض الفنادق قد وصلت الى ٧٪ وعندما كنا في الغردقة كان معدل الاشغال ٢٩٪ . هنا السؤال رغم العديد من الاجراءات التى تم اتخاذها، لماذا تعد المحصلة النهائية متواضعة ؟ فضلا عن ان د. محسن الخضيرى قال ان مسألة التمويل مشكلة الأمر الذى يدعو إلى التفكير فى اسلوب تمويل يعتمد على استحداث اساليب جديدة هى التوريق

على سبيل المثال ، وكذلك اقتراح اقامة صندوق لرأس مال المخاطر للمنشآت ، فما هى الاجراءات التى اتخذت بالفعل ومدى جديتها وهل هناك أمل ان يكون هناك جديد بحيث يتحسن اداء هذا القطاع ام لا ؟ فضلا عن العديد من المسائل المثارة فى الورقة المقدمة ولم يتم الرد عليها من ضمنها النقاط الخاصة بالاستراتيجية وشكرا.

ممدوح الشرقاوى

اود ان اضيف شيئا الى ما قالته د. فادية. لازلنا نقول انشاء صندوق لمقاومة المخاطر التى تتعرض لها الشركات الفندقية ، التمويل ، اريد ان اربط هذا بما يحقق من دخل وايراد للبلد ، هل اعمل له صندوق مخاطر واعوضه وهو يرسل امواله الى الخارج او يضعها وديعة لحسابه الخاص فى البنك ويطالب الدولة بفتح اعتماد للاستيراد ؟

القضية انا اعطى لشخص حوافز ليحقق للمجتمع دخلا ويساهم فى عملية التنمية انا لااعطى له حوافز لكى يحصل على العائد ويرسله للخارج وياتى يطلب منى تعويضا نحن نريد ان نعرف ماهو العائد الحقيقى الذى تحققه هذة الشركات لكى نتكلم عن دعم وتقديم حوافز وعمل مخاطر وهل فعلا يستحق ام لا ؟ هذا هو السؤال.

ايضا د فادية ، تكلمت عن كيفية حساب دخل السياحة وذلك بالإتيان بجواز السفر وعدد السياح وسؤال كل منهم عن الاموال التى انفقت .

الحقيقة اذا عملنا هنا استفتاء عن كم المبلغ الذى ينفقة كل واحد على الاستهلاك وعلى الادخار سنقول ان كل منا ينفق دخله على الاستهلاك ولانخصص أى مبلغ للادخار بالرغم من وجود من يكون بيننا يضع فى الادخار اكثر من الاستهلاك لذلك فان هذا الاسلوب لايمكن ان تعتمد عليه دولة فى عملية تقدير عائد السياحة على الاطلاق .

لازلت اكرر كاقتراح ان السائح الذى يأتى لمصر يحول نقوده عن طريق البنك او الصرافة ويتم حصر المبالغ التى حولت من اجمالى عدد السياح، الاشخاص الذين لم يحولوا يدخل مبلغهم فى قناة اخرى غير شرعية علينا ان نبحث ونطور حتى يتم ضبط هذة العملية

عبد القادر دياب

فيما يتصل بهذة النقطة ومشكلة العملة الصعبة فى هذة الايام التى نعيشها ، هناك قرارات صدرت حيث ان المصدر يصدر ولا نعلم شيئا عن الحصيلة ، الشركات السياحية والفنادق لايعلمون

شيئا عن الحصيلة ، وقد صدر قرار منذ بضعة ايام انه على الشركات السياحية والمصدرين ان يوردوا ٧٥٪ من حصيلتهم الى البنك وما اتمناه ان تحدث عملية متابعة على الفنادق وشركات السياحة ونرى كم حصيلة نسبة ال٧٥٪ ثم بعد ذلك نحسب ما يدره هذا القطاع .

ارجو الايكون هذا القرار مرحليا ، هذا تشريع ونظام يجب ان يستمر وهذا مانادى به الكثيرون من فترة طويلة ان المصدر لايصدر سلعة ويضع امواله فى الخارج ، لابد من عودة الحصيلة ولابد من متابعة موضوع حصيلة ال٧٥٪ من الشركات السياحية والفنادق ولتحددها بنجوم معينة ويمكن ان نعطى هامشا لاصحاب الحجرات والفنادق فى العتبة ، انما نتابع لنصل لتقدير الكلام الذى سمعناه وقالته د.فادية ٣٢ مليون دعاية دفعتها خزينة الدولة ما الذى جاء للدولة هذا هو التساؤل ، نقصد عملية التقييم والمتابعة على اسس لكى نعلم ما انفقتة على قطاع ما يدرة هذا القطاع وشكرا.

سلوى محمد مرسى

الحقيقة اود الحديث فى نقطتين الاولى بالنسبة للايرادات السياحية ، للاسف الايرادات السياحية التى تعلن سواء كانت ٤,٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ او ٣,٨ مليار دولار فى عام ٢٠٠١ هذه الايرادات السياحية تقدرها وزارة السياحة بعدد السياح وعدد الليالى السياحية ومتوسط انفاق سائح .

اما البنك المركزى يقدرها عن طريق الاموال المحولة عن طريق البنوك، ايا كانت الطريقة فى التقدير مع الاسف ليست هذه هى الايرادات السياحية التى لابد أن نعتمد عليها لان هناك جزءا كبيرا جدا يتسرب منها سواء كان فى انفاق وزارة السياحة على مكاتبها بالخارج أو سواء للاجانب الذين يعملون فى الفنادق وشركات السياحة فيتسرب جزء كبير المفروض ان يكون لدى التقدير الصحيح للدخل السياحى الصافى وليس الدخل الاجمالى .

النقطة الاخرى بالنسبة للايرادات فى الكثير من الفنادق والمطلوب تحويل نسبة ٧٥٪ من ايراداتها مع الاسف شركات السياحة العالمية هى التى تنظم الرحلات السياحية الواردة لمصر واغلب الدخل السياحى يذهب للشركات السياحية الاجنبية.

فالجزء الذى يدخل للفنادق والشركات السياحية المصرية جزء بسيط جدا وبالتالى نحن نبحث عن الدخل السياحى ونحول منه ٧٥٪ لكن مع الاسف سنجده دخلا بسيطا ، وهذا ماكان يجب ان

نهتم بة من زمن طويل .

عبد القادر دياب

لو اذنت لى مطروح تساؤلات كثيرة وسوف أعطى تعليقا بالنسبة لتنمية النشاط السياحى، وهذه ليست عملية مرحلية انما هى عملية تتم بشكل مستديم ولها انعكاسات على المدى الطويل .

الاحظ ان لدينا قصور فى بعض الجوانب فيما يتصل بتثقيف مقدمى الخدمات للسائح مثل سائقى التاكس او سائق الاتوبيس او .. الخ كيفية التعامل مع السائح يشجعه على الاتكون هذة الزيارة فقط بل يتبعها زيارات اخرى ، ويعمل دعاية ايجابية وهنا يأتى شغل المضاعف ، هذا مانفتقده وهو تثقيف الشرائح التى تتعامل مع السياح عن كيفية التعامل وتثقيفه بثقافات الجنسيات المختلفة التى تأتى لنا بحيث يستطيع التعامل معها ، مثل طابور التاكسيات الواقف فى المطار، لابد ان اثقف سائقى هذه التاكسيات .

النقطة الثانية مظهرنا بالنسبة للجانب الامنى فى المناطق السياحية غير مشجع ، كيف احضر عسكرى شرطة لايعلم القراءة او الكتابة وأضعه فى موقع يتعامل مع السائح بدأو يدخلون أمين شرطة لابد ان يكون عسكرى الامن فى المناطق السياحية له مواصفات معينة اثقفه كيف يتعامل مع السائحين باللغة التى يفهمها ويمكن ان ندخل مرشدين فى قطاع الامن وهذا مظهر من المظاهر التي تعطى صورة سلبية

ايضا من المظاهر التى تعطى انعكاسات سلبية هى تدافع اكوام المتسولين على السائح كيف نمنع ذلك من هذه التجمعات السياحية بحيث يكون لدى سوق سياحى لة سمعته الطيبة ؟

نقطة أخرى كنت فى لبنان من فترة بسيطة وجدت خدمة الانترنت موجودة فى حجرة الفندق ، هل هذة الخدمة موجودة فى فنادقنا السياحية ؟ نحتاج نوعا من التوعية للمستثمرين فى هذه الانشطة ولا بد من تطوير الخدمات بما يتناسب مع متطلبات السائح وشكرا.

أحمد برانية

فى الحقيقة ونحن نتكلم عن الدخل والعائد من صناعة السياحة اعتقد انه من المهم جدا حساب تكلفة الهدر البيئى عند تقدير صافى العائد من السياحة

النقطة الثانية لايجب ان تترك المشروعات السياحية التى دمرت البيئة دون دفع الثمن حتى يمكن اصلاح العطب ، ومن هنا اقترح عمل صندوق يمول من المشروعات السياحية كنسبة من دخلها لاصلاح العطب ولحماية البيئة طبقا للمبدأ المعروف من يلوث يدفع .

على حمدي

بالنسبة للتنمية السياحية التى تتم فى المدن خارج قطاع هيئة التنمية السياحية ، اذا نظرنا للغردقة هناك موقف سيارة صورته من الطيارة مبنى فوق شعاب مرجانية وأفسد الدورة للاسماك من سمك العنبر وغيرها وهو يسير فى الـ Coral reeves وعندما بنوا فوقها ٦ كم داخل البحر أفسدوا النظام البيئى نهائيا وكان هذا قبل عام ١٩٩٤.

عندما صدر قانون حماية البيئة ١٩٩٤ أصبحت هيئة التنمية السياحية لاتستطيع عمل أى مشروع الا بالرجوع لجهاز شئون البيئة وعمل تقييم عن التأثير البيئى لكل مشروع ويصدق عليه من جهاز شئون البيئة من اجل تنشيط السياحة والحركة السياحية.

الواقع أننا لابد أن نفكر بمفهوم بيئى ونفكر بمهوم سياحى نحن ليس لدينا هذا المفهوم ، بحيث يمكن حماية الموارد الطبيعية وفى نفس الوقت التنمية السياحية المستدامة للمحافظة على حقوق الاجيال القادمة . وشكرا.

سلوى محمد مرسى

بالنسبة للنقطة الخاصة بالمخالفات بعد قانون عام ١٩٩٤ بعض القرى السياحية تم انشاءها بعد قانون ١٩٩٤ وهناك العديد من المخالفات فيها ، هل تم دفع غرامات لهذه المخالفات ؟ وهل تم علاج هذه المخالفات ؟

على حمدى

الجونة انشئت قبل عام ١٩٩٤ ولا زالت مستمرة ، كنت أتولى البيئة والفنادق ، عملت الفنادق فى الجونة بعض المخالفات بحفر بعض القنوات ،وعدم ردمها ، ماحدث أن الفندق أحيا المنطقة ، أخذ منطقة سبخه وهى أرض منخفضة مملوءه بالباعوض وعمل لها قنوات وعمل فيها بركا فى وسط السبخه وطلع الردم وعمل مارينز ، وقد بدأ ذلك بفندق سونستا ثم موفنبيك ثم شيراتون ثم كفر

الجونة ، اليوم لدينا مدينة، لدينا الجونة والغردقة مثل سفاجا نجد فيلاتها جميلة.

بالنسبة للجونة كان جهاز شئون البيئة نشطا وبالذات موضوع عمل المسح ، هناك شخص ما عمل مخالفات وكسر فر البحر ليعمل مارينا ، حكم عليه بغرامة ٢-٣ مليون دولار ودفعها ، لكن الله يكون فى عون المستثمرين ، حاليا هناك مشاكل مع هيئة التنمية السياحية لأنها تطلب منهم ثمن الأرض بفوائد ومعظم المستثمرين غير قادرين على تغطية ذلك لأنهم مقترضون من البنوك وعليهم فوائد والقصة كلها تضرب السياحة ولايستطيع دفع اجور العاملين لديه.

عبد القادر دياب

فيما يتصل بالبيئة واستراتيجية التنمية فى تصورى ان الحفاظ على البيئة هدف يجب ان يصان من خلال التشريع والرقابة ، بحيث الا انتظر حتى يحدث الاهدار البيئى ثم ابدا آخذ هذا فى حساباتى، فالتشريع والرقابة يجب ان تسبق هذا لكى اعمل تشريعا ورقابة ليس لدى بحث علمى يخبرنى عن منطقة ما ولتكن البحر الاحمر أو شرم الشيخ لكى يحافظ على هذه البيئة فما هى الاجراءات الوقائية بحيث ينعكس ذلك على اشتراطاتى للمستثمر الذى ينشىء مؤسسة سياحية، فاذا كان لدى بحث علمى ولدى تشريع فمن الذى سمح للاشخاص الذين حطموا وعملوا اهدارا هنا نفتقد موضوع الرقابة وهو شئ هام بالنسبة لتطبيق القوانين بغرض الحفاظ على البيئة وشكرا.

ممدوح الشرقاوى

هناك سؤال طرح بالورقة : هل نحن فى حاجة للتخطيط لحجم أمثل للطاقة الإيوائية؟ وما هو مستوى هذة الطاقة؟

لقد ورد فى بداية هذه الورقة انة حدث تغير فى نوعية السائح بحيث ان السائح الروسى جاء فى المركز الثانى بعد السائح الالمانى ، أتساءل لدينا قرى ٥ نجوم ،٤ نجوم ، ٣ نجوم ، واقل ، المفروض ان يكون هناك تناسب بين الطاقة الفندقية لهذة القرى حسب مستوياتها والسياح الذين اتوقع حضورهم من دول العالم المختلفة .

واذا لم يحدث هذا التوازن بين العرض والطلب فسأجد ان اتوسع فى نوعية من الطاقة الفندقية ولتكن الخمس نجوم ثم يأتى لى السائح منخفض الدخل وأضطر لقبوله بدخله المنخفض ويكون نتيجة

ذلك الخسارة.

أيضا أود السؤال هل هناك حصر للفنادق والقرى السياحية ٥ نجوم ،٤ نجوم،٣ نجوم ؟ وهل هناك معرفة بنوعية السائح ومستوى دخله ومحاولة التوازن بين الاثنين بحيث عندما اعمل توسعا اعلم فى أى نوعية يمكن ان اتوسع؟

وهل نحن بحاجة للتخطيط للحجم الامثل للطاقة الفندقية وما مستوى هذة الطاقة ؟

لذلك اعتقد انه لابد من وجود تخطيط مسبق للتوسع فى مستوى الطاقة الفندقية من حيث درجاتها والتوقع المستقبلى فى نوعية السائح حسب مستوى دخله حتى يتوازن العرض مع الطلب واحقق اكبر عائد باقل تكلفة ممكنة .

سلوى محمد مرسى

سأعقب على التساؤلات الخاصة باستراتيجية التنمية السياحية وهو الجزء الأخير ، بالنسبة للتخطيط للحجم الأمثل للطاقة الايوائية الذى يسأل عنه الدكتور ومستوى الطاقة، أعتقد أن مستوى الطاقة الموجودة فى الغردقة وشرم الشيخ لا تركز على ٥ نجوم وانما اغلبهم ٤ نجوم ، وهناك نسبة كبيرة جدا من الفنادق ٣ نجوم، ونجمتان ، وقد زرنا شرم الشيخ والغردقة ورأينا هذه الفنادق بعض الفنادق ٥ نجوم تكون ادارتها لشركات اجنبية ونعلم أن هناك انواعا من السائحين لاتتنازل عن مستوى الخمس نجوم وحاليا يوجد هناك ٧ نجوم فى شرم الشيخ ، اذا لا أستطيع الاستغناء عن الخمس نجوم بحيث يجب أن يتوفر عدد معين من هذه الفنادق.

نحن محتاجون للتخطيط ، لكن فى الحقيقة لسنا نحن الذين نخطط ، المستثمر الاجنبى أو المستثمر المحلى هو الذى ينشىء هذه الفنادق بناء على السوق العالمى وبناء على الطلب العالمى ومستوى الطاقة ، لهذا فهم الذين يحددون وبذلك توجد كل النوعيات .

بالنسبة للبرامج السياحية نحن أدخلنا أنواعا جديدة من البرامج السياحية ، والخريطة السياحية تحتوى على أنواع كثيرة جدا ، فلم يعد ٣ أو ٤ أو ٥ نوعيات فقط من السياحة، أصبح لدينا سياحة علاجية ، وسياحة ترفيهية ، وسياحة مشتريات ، وسياحة مؤتمرات ، وسياحة رجال أعمال تقريبا كل الأنواع نحاول أن نستفيد منها فى مصر .

بالنسبة للاختلال بين العرض والطلب السياحى ، أعتقد أنه كان يحدث فى بعض الأحيان اختلال نتيجة للأزمات السياحية لكن فى حالة عدم وجود أزمات سياحية نجد نسبة الإشغال فى الغردقة وشرم الشيخ تزيد عن ١٠٠ ٪ مثلما حدث منذ عامين فى الغردقة وكان عدد السياح أكبر من الطاقة فاضطروا الى تحويلهم الى شرم الشيخ ، فنحن ليس لدينا اختلال بين العرض والطلب.

هناك العكس فى بعض الأحيان يكون الطلب أكبر من العرض نتيجة للنشاط السياحى وبذلك فان الاختلال يحدث فى الظروف الاستثنائية ونحن محتاجون للعمل أكثر وكذلك نحتاج للتوسع الأفقى بدليل مانراه فى خليج أبو سومة ومرسى علم وحتى شلاتين نبنى قرى سياحية فنحن مازلنا فى حاجة الى التوسع الأفقى.

عبد الفتاح ناصف

نحن يمكننا فى الفترات الاستثنائية تشجيع السياحة الداخلية ، فى الجهات التى تتأثر بشكل كبير بالعوامل الاستثنائية أود القول العرض والطلب فى الظروف الطبيعية معقول ، المفروض أن يكون لدى وفورات لأننى لا أستطيع الانتظار حتى أتوسع ، لابد أن تكون النسبة لاتتجاوز ٩٠٪ اذا تجاوزت ٩٠٪ لابد من البناء ، لكن فى الفترات الاستثنائية نشجع السياحة الداخلية ولانخاف على المنشآت السياحية فالمصريون يذهبون الى أى مكان فى العالم.

فادية عبد السلام

د. سلوى فى سياق حديثها ذكرت أننا لانحتاج تخطيطا وأن المستثمر هو الذى يحدد ، هنا أختلف معها ، المستثمر هو الذى يحدد احتياجاته ولكن نحن يتعين ان يكون لدينا تخطيط ونحن فى ظل التخطيط التأشيرى ، نخطط فى ظل سياسات ، ومن خلال هذه السياسات ومن خلال قانون الاستثمار ، ومن خلال التمايز الذى يمكن أن يمنح لمستثمر دون آخر ، ولشريحة معينة من المستثمرين دون أخرى ، يمكن نحدد تخطيطنا بحيث يأخذ فى اعتباره النقطة التى أثارها د. ممدوح وخاصة أن الطاقة الفندقية لدينا لا تتمشى فى هيكلها ، مع الشرائح الدخلية للسياح الوافدين الينا ، حتى فى ضوء المعلومة أن السائح يفضل ٤ ، ٥ نجوم نلاحظ أنه بمقاييس نوعية جودة المنتج السياحى الذى تقدمه مصر بالمقارنة بدول أخرى ندعى أن المنتج السياحى لازال غير تنافسى ، لأن بعض التسهيلات السياحية والخدمة السياحية فى بعض الأحيان تكون أقل مستو من المتاحة فى ظل فنادق ٤ ، ٥ نجوم

فى دول أخرى.

نحن نود الاهتمام بتحسين المنتج السياحى من خلال تحقيق التكامل الرأسى للمشروعات السياحية، نحن استهلكنا انفسنا فى التكامل الافقى ، ولابد من السعى لتحقيق التكامل الرأسى دون إهمال التكامل الأفقى للمشروعات السياحية .

النقطة الثانية فى رحلتنا الى الغردقة طرحنا التساؤل هل هناك اختلال بين العرض والطلب ؟ وذلك على المسئولين عن السياحة ، هناك رأينا نسبة اشغال ٢٩٪ وطبعا لم نجد اجابة شافية لذلك نعيد طرح نفس السؤال هنا على السادة المسئولين فى وزارة السياحة هل هناك اختلال بين العرض والطلب السياحى ؟ نحن فى تصورنا من خلال معايشتنا فى الغردقة كان هناك اختلال فى لحظة تواجدنا ، هل على المستوى الكلى يوجد اختلال أم لا ؟ اذا كانت هذه الطاقات مركزة فى اماكن معينة ، هل هناك توازن فعليا ؟ يتناسب مع توافر المقومات السياحية فى الأماكن المختلفة ؟ هل هناك توازن جغرافى أم لا ؟

النقطة التى أثارها د. عبد القادر دياب الخاصة بالإطار التشريعى والرقابى الموجود ، اذا كان فعلا حدثت مخالفات من حيث تنفيذ الاشتراطات الفنية والبيئية فى بعض المشروعات بعد عام ١٩٩٤ ، لماذا لانضع فاصلا فى القانون أو تجريما لهؤلاء الناس بحيث تعمل لهم صندوق - كما تفضل د. أحمد برانية بالاشارة - يدفعون فيه مبلغ تعويض الخسائر التى حدثت مثلا نتيجة الهدر البيئى؟ وليكن هذا انطلاقا من فكرة بسيطة جدا نجريها لحساب مخصص الاهلاك فى الالات والمعدات ، نحن نعمل معدل اهلاك ٥ ٪أو ١٠ ٪ تتفاوت كنسبة بين دولة واخرى ، علينا ان نتفق على معدل اهلاك بيئى بالنسبة لهذه المشروعات للتعويض مقابل الهدر البيئى، من اهدر البيئة ولوثها يكون مسئولا عن دفع مكافىء لهذا المعدل مقابل هذا الإهلاك فى البيئة يوضع فى الصندوق ليكون تعويضا للدولة وتعويضا للمشروعات الاخرى التى تنشأ بعد ذلك.

خالد محمد مخلوف

أود توضيح أنه منذ انشاء الهيئة العامة للتنمية السياحة وفى اطار اختصاصاتها من حيث كونها جهة تخطيط وإشراف على تنفيذ مشروعات التنمية فقد قامت بوضع مخططات شاملة لمناطق التنمية السياحية بمستوياتها المختلفة بدءا من التخطيط الاقليمى وانتهاء بتخطيط المراكز السياحية

مرورا بتخطيط القطاعات .

وقد حشدت الهيئة أكبر فريق علمى (بلغ أكثر من مائة استشارى على مدار ثلاث سنوات كاملة) من الخبراء والاستشاريين المحليين والأجانب فى مختلف التخصصات التخطيطية والاقتصادية والبيئية ، واستعانت ببيوت الخبرة المحلية والوطنية (المكتب الاستشارى شتاينبرجر ، المكتب الاستشارى ارثى دى ليتل ، المكتب الاستشارى اريكون، المهندسيون الاستشاريون المصريون ، خبراء البنك الدولى للانشاء والتعمير ، خبراء التخطيط والتنمية بجامعة تكساس ، مجموعة خبراء البرنامج الإنمائى للأمم المتحدة ، بيت الخبرة شانكلاندكوكس الاستشاريين بلاك اند فينش ، مكتب صبور .

وفى سبيل تحقيق الهيئة لأهدافها فى تنمية المناطق الصحراوية والشاطئية ، فقد ارتكزت سياستها على عدة أسس ومحاور تم العمل من خلالها بشكل متزامن ومتكامل ، نوجزها فى الآتى:

- روعى أن يتم إعداد مخططات التنمية للمناطق السياحية بمستويات التخطيط المختلفة التأشيرية / الهيكلية / العامة / التفصيلية.

- تنظيم التنمية السياحية مكانيا فى صورة مراكز سياحية متكاملة كوحدات تخطيطية تفصل بينها مناطق عازلة لمنع عشوائيات النمو الشريطى للمشروعات.

- التكامل والتنسيق القطاعى مع أجهزة الدولة المعنية بالتنمية السياحية كالتعمير والدفاع والمحليات والبترول والبيئة والآثار وغيرها.

- تقسيم المشروعات لتنويع المنتج السياحى الى ثلاثة مستويات صغيرة / متوسطة / متكاملة ، كذلك تحقيق التكامل بين المشروعات المحدودة داخل المركز السياحى الواحد وعدم تفتيت الاراضى.

- وضع المعايير والاشتراطات االبنائية لمشروعات التنمية السياحية .

اما المراكز السياحية فتعد كيانا متكاملا ومتنوع الأنشطة طبقا لطبيعة الموقع بحيث يضم مجموعة من الأنشطة السياحية والترفيهية والتجارية والثقافية المتميزة ومناطق إسكان عاملين وخدمات عمرانية فى تجمع متكامل وظيفيا.

ونظرا لتنوع وتشابك الأنشطة التى تتم داخل المركز السياحى الواحد تظهر أهمية تكامل المحددات البيئية والاقتصادية والعمرانية والتنظيمية داخل الإطار الأساسى للمركز السياحى الواحد بحيث يتوفر فى مخطط المراكز السياحية أعلى قدر من الكفاءة والمرونة لمواكبة الطلب السياحى من أجل تحقيق أكبر عائد اقتصادى من خلال تميز الأنشطة المقترحة وتكاملها لتأكيد قدرة وتنوع مشروعات القرى السياحية التى يضمها المركز السياحى على المنافسة الاستثمارية أطول فترة تشغيل ممكنة فى العام والدعوة مفتوحة لزيارة الهيئة والاطلاع على مستويات التخطيط توضيحا لمفهوم الطاقة الاستيعابية للمراكز السياحية.

على حمدى

كنت أود استكمال الحديث فى النواحى البيئية ، هذا الموضوع يرتبط بكافة الأنشطة السياحية أو التنمية السياحية المستدامة فى البحر الأحمر أو المناطق النائية .

حيث أن القانون عام ١٩٩٤ يجرم بعض الأعمال ويحدد عقوبات على كل عمل مخالف ، والقانون لم يتكلم عن السياحة بصفة مباشرة لكن كل المنشآت السياحية حسب القانون تخضع لقانون حماية البيئة والمفروض كل هذه المنشآت تدار ادارة بيئية بأن تحاسب على أى تلوث فيها سواء انبعاثات أو تلوث ماء البحر بمياه التحلية أو تلوث بالصرف الصحى وهكذا لها قواعد ولها قانون .

لدينا فى وزارة السياحة ، ضوابط لكل شىء بالنسبة لمراكز الغوص ، ضوابط بالنسبة للمراكب النيلية وللأسف لا تتوافر آلية متابعة ورقابة كافية فالمفروض تصرف خزانات المراكب فى كل مرسى تقف فيه، هناك بعض المراسى المجهزة ، والبعض غير مجهز ، الأقصر مجهزة لكن أسوان غير مجهزه، اما المراسى الاخرى وهى المزارات مثل دندره وكوم امبو وادفو فغير مجهزة لتوقف المراكب فيها .

المشكلة الأكثر من ذلك أن المراكب الخمسة التى تملكها بحيرة السد أكثر حساسية للتلوث البكتيرى لعدم وجود أوكسجين لعمقها ١٨٠ م وايضا الصرف الصحى لمدينة أبو سمبل يصرف على البحيرة وكذلك القمامة تلقى فى البحيرة.

المراكب يجب أن يكون فيها جهاز صرف صحى معالج عندما تصل إلى الطاقة القصوى وذلك خلال ٢٤ ساعة ، فجهاز المعالجة موجود للقيام بتصريف كمية مياه معالجة، ومعمول لها فلترة ،

ترسيب ، المفروض المياه التى تخرج من المركب تكون معقمة.

هناك تعليمات كثيرة خاصة بالأنشطة البحرية والحفاظ على الشعاب المرجانية والمحافظة على الحيوانات والطيور وعدم الصيد، السياحة الصحراوية وكيف نطلع الجبل وكيف نترك المكان نظيفا كما وجدناه، هناك تعليمات لكافة الأنشطة سواء كانت رحلات صحراوية، والى الفراعنة مثلا عندما يطلع يبلغ به جهاز شئون البيئة .

عبد القادر دياب

هناك اعادة تساؤل من الذى يضع التشريع القانونى الخاص بالمحافظة على البيئة بالنسبة لهذه المشروعات ؟ وعلى من تقع مسئولية الرقابة على التنفيذ ؟ويرتبط بها مايسمى بالفساد.

أعطى نموذجا على هذا ، فى موضوع الحفاظ على البيئة ، الصرف الصحى على سبيل المثال، هناك اشتراطات معينة لمحطات الصرف الصحى ، محطات الصرف الصحى التى بها أحواض الترسيب و..و...الخ ، هذه الاشتراطات تنص على ضرورة وجودها جنوب التجمع السكانى بمسافة لاتقل عن ٥٠٠ متر ويشترك فى وضع هذه الاشتراطات لجنة صرف صحى ووزارة الصحة والبيئة ...الخ.

لكن محطة من المحطات وضعت فى وسط تجمع سكانى أقرب تجمع سكانى يبعد عنها ٤٠-٥٠ مترا ، الناس تشكو تخرج اللجنة تقول إن بينها وبين المساكن ١٠٠٠ متر ، نطلب أحدا لرؤية الموقع على الطبيعة يقولون إن اللجنة ذهبت وشاهدت.

بعد بناء المحطة واستمرار الشكوى قالوا أرسلوا لجنة أخرى فوجدت أن المسافة فعلا ٤٠ متر فقالوا من فعل ذلك ؟ هكذا نتساءل من المسئول عن وضع الاشتراطات ؟ ومن المسئول عن الرقابة ؟ وماهى السلطة المتاحة له ؟ وهل المتابعة تتم بعد تمام الإنشاء أم تتم خلال مراحل التنفيذ ؟

خالد محمد مخلوف

بالنسبة للمشروعات السياحية فإن قانون البيئة هو الذى يطبق أما عملية المتابعة فهى تقع على عائق جهتين أثنين : هيئة التنمية السياحية وجهاز شئون البيئة.

فهيئة التنمية السياحية ترصد الأعمال وترسل إنذارا فى حالة المخالفة أثناء التنفيذ وبعج

التنفيذ ، أما جهاز شئون البيئة فهو مسئول عن تطبيق القانون وهو الذى يملك الضبطية القضائية، أما هيئة التنمية السياحية فإنها تخطر المستثمر إذا كان هناك أى اختلاف عن اعتماد الرسومات التى قدمتها للهيئة.

عبد القادر دياب

هل هذا هو الوضع الأمثل ؟ هل هناك تضارب؟ وماهو دور المحليات؟

خالد محمد مخلوف

ليس هناك تعارض بين جهاز شئون البيئة والهيئة العامة للتنمية السياحية بل أن التنسيق دائم ومستمر هناك لجان مشتركة لحل جميع المعوقات.

بالنسبة للمحليات فإن الأراضى التى تحت ولاية الهيئة العامة للتنمية السياحية هى الأراضى خارج كردونات المدن والتى تقع فى نطاقها اشتراطات وضوابط الهيئة أما ما بداخل كردونات المدن فهو من اختصاص المحافظة .

على حمدى

هناك معلومة ، بالنسبة لهيئة التنمية السياحية أرضها خارج كردونات المدينة والمحافظة لها فرع جهاز شئون البيئة واحيانا لديها مشروع آخر ، مثلا فى الغردقة هناك فرع لجهاز شئون البيئة يتبع الجهاز مباشرة وهناك فرع آخر مسئول عن المحميات فى لمنطقة ، داخل هذه المحميات جزر البحر الأحمر والشعاب المرجانية فلدينا جهتان ، اذا كانت المشكلة داخل البلد يكون الاتصال داخل الفرع ، واذا كان هناك شعاب مرجانية خارج البلد فاللجوء لجهاز المحميات.

أما بالنسبة لعدم وجود رقابة ، فليس هناك شىء سليم وهذا ينطبق على مدينة أبو سمبل التى تعتبر أول مدينة وأول شىء يلوث المدينة هو الفندق الموجود هناك ومع الأسف هو فندق قطاع عام وليس فندق قطاع خاص وقد تحدثت معهم بشدة ولو كان هذا قطاعا خاصا كان يمكن أن يخاف لكن ليس هناك فائدة ولمدة خمس سنوات ، ونشرت هذا فى الصحف.

مدينة أبو سمبل التى توجد فوق الخزان الرئيسى للمياه الخاص بنا ، مفروض أن يكون بها فرع لجهاز شئون البيئة وهناك أشياء كثيرة جدا ، هناك بحيرة السد العالى محمية طبيعية ، مفروض أن

تكون محمية طبيعية لأن البحيرة التى خلقت هناك خلقت حياة برية لم تكن نحلم بها ، كل الغزلان والحيوانات التى كانت معرضة للانقراض لم تنقرض ، هناك طيور كانت انقرضت من مصر مثل الوز المصرى أصبح يتكاثر ويعيش فى البحيرة هناك طيور لم نرها من قبل بدأت تهاجر جنوبا.

فادية عبد السلام

ماهى جدوى خصخصة قطاع المنشآت السياحية ؟ وهل هى أفادت ؟ هل كان مفيدا أن يخصخص هذا القطاع؟

عبد الفتاح ناصف

مالم تكن هناك دراسات فلن يجدى من يجيب وهذا بصراحة، النقطة الأساسية فى البيع هو من أجل ضخ استثمارات جديدة لتطوير هذه المنشآت، فهل تم الضخ أم لم يتم ؟ هل نجحت أم فشلت ؟ لابد من عمل دراسة ولا أعتقد أن هناك من متابع.

خالد محمد مخلوف

نحن نعيش الآن فى عصر العولمة بما فيه من ايجابيات وسلبيات نحن الآن فى عالم تصاعد وتيرة تحولاته وتسوده منظومة تحرير التجارة وتحرير الخدمات . إن اتجاه التحرير الاقتصادى المتصاعد فى العالم ومنه بلادنا فرض علينا أمورا حتمية حيث انتهجت الدولة استراتيجية شاملة للتنمية تهدف إلى تهيئة المناخ الاقتصادى الحر لتوسيع قاعدة الملكية وتشجيع القطاع الخاص على القيام بدور اكبر فى جميع المجالات الاقتصادية ومنها بالطبع قطاع السياحة وبالتالى برنامج الخصخصة الذى هو ضرورة حتمية فى جميع المجالات.

عبد الفتاح ناصف

أشكر حضراتكم جميعا على تشريفكم لنا فى دائرة الحوار ونتمنى أن نراكم فى دوائر حوار قادمة .